

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون  
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة  
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)  
الجلسة ٣  
المعقودة يوم الثلاثاء  
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس : السيد كالباجيه (سري لانكا)

المحتويات

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة  
ببنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

تنظيم الأعمال

../..

Distr.GENERAL  
A/C.4/48/SR.3  
10 February 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of  
the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United  
Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

انتخاب أعضاء المكتب (تابع)

١ - الرئيس: أعلن أن المشاورات لا تزال جارية بشأن انتخاب نائب آخر للرئيس، وأن اللجنة ستختتم دراسة هذا الموضوع بحسب الأصول. وأضاف قائلاً إنه علم أن هذه المشاورات أصبحت على وشك أن تكمل بالنجاح.

طلبات الاستماع (A/C.4/48/2 و Add.1 و 2؛ و A/C.4/48/3؛ و A/C.4/48/4 و Add.1)

٢ - الرئيس: قال إن أمام اللجنة ست وثائق تتضمن ستة طلبات استماع، منها ثلاثة طلبات في الوثائق A/C.4/48/2 و A/C.4/48/2/Add.1 و A/C.4/48/2/Add.2 تتعلق بالصحراء الغربية. وإنه ما لم يبد اعتراض، سيعتبر أن اللجنة قررت قبول هذه الطلبات الثلاثة.

٣ - وقد تقرر ذلك.

٤ - الرئيس: أحاط اللجنة علماً بأنه تلقى طلب استماع في الوثيقة A/C.4/48/3 يتعلق بالوكالات المتخصصة. وقال إنه، ما لم يبد اعتراض، سيعتبر أن اللجنة قررت قبول هذا الطلب.

٥ - وقد تقرر ذلك.

٦ - الرئيس: أحاط اللجنة علماً بأن الطلبين المتبقيين اللذين تلقاهما وردا في الوثيقتين A/C.4/48/4 و A/C.4/48/4/Add.1، وأنهما يتعلقان بكاليدونيا الجديدة. وقال إنه، ما لم يبد اعتراض، سيعتبر أن اللجنة قررت قبول هذين الطلبين.

٧ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (غير المشمولة ببند  
أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٨ - الرئيس: ذكر أنه كان قد أبلغ الأعضاء في الجلسة الثانية للجنة بأن ممثلة محافظ غوام أبدت رغبتها في إلقاء كلمة في هذه الجلسة. وقال إنه يقترح إذا وافق الأعضاء، وطبقا للإجراء المعمول به، أن تدعوها اللجنة إلى إلقاء بيان.

٩ - وقد تقرر ذلك.

١٠ - الرئيس: قال إنه علم أن رئيس وزراء جبل طارق حاضر في هذه الجلسة ويود إلقاء بيان فيها. واستطرد قائلا إنه يقترح إذا وافق الأعضاء، وطبقا للإجراء المعمول به، أن تدعوها اللجنة إلى إلقاء بيان.

١١ - وقد تقرر ذلك.

مسألة غوام (A/AC.109/1173)

١٢ - بناء على دعوة من الرئيس ، جلست السيدة بانغلينان (ممثلة محافظ غوام) إلى  
المائدة .

١٣ - السيدة بانغلينان: تكلمت باسم محافظ غوام فأشارت إلى مشروع القرار المتعلق بغوام والوارد في الفرع بء من الوثيقة A/AC.109/1173 التي قدمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إلى اللجنة لدراستها. وقالت إن مشروع القرار يمثل تقدما ملحوظا بالنسبة للتدابير التي اعتمدها اللجنة الرابعة في السنتين الماضيتين، فهو لا يتضمن معلومات عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في غوام فحسب، بل يضيف إليها عناصر تمثل صورة صادقة للمناقشات التي جرت أو التي من المزمع إجراؤها مع الدولة القائمة بالادارة حول آمال شعب غوام في أن

(السيدة بانغلينان)

يكون له مركز سياسي مستقل. وأردفت قائلة إن في مشروع القرار المعروض في هذا العام إحاطة، لأول مرة، بالحالة في غوام من حيث الهجرة إلى الاقليم.

١٤ - واستطردت قائلة إنها ترغب في شرح وتوضيح بعض جوانب مشروع القرار، وفي اقتراح تعديل يعتبر مناسباً إذا أخذت في الحسبان التطورات التي استجدت منذ أن وضعت اللجنة المخصصة مشروع القرار، وفي تكرار توصية طالما وردت.

١٥ - وشرحت قائلة إن في الفقرة الثانية من الديباجة إشارة إلى المفاوضات التي جرت بشأن إغلاق قاعدة أغانيا الجوية، وهذا هو ما كانت حكومة غوام قد اقترحتة أصلاً في عام ١٩٨٩. وبعد انعقاد اللجنة الخاصة، اعتمد رئيس الولايات المتحدة واعتمدت الهيئتان التشريعتان للدولة القائمة بالادارة التوصية المقدمة من اللجنة المستقلة المعنية بنقل وإغلاق القواعد العسكرية. ولذا فقد اقترحت المتكلمة الاستعاضة عن الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار بفقرة جديدة نصها كما يلي:

"وإذ تحيط علماً بأنه، وفقاً للطلب المقدم من حكومة غوام والتوصية المقدمة من اللجنة المستقلة المعنية بإغلاق القواعد العسكرية التابعة للدولة القائمة بالادارة، وافقت تلك الدولة على إنهاء أنشطة الطيران في قاعدة أغانيا الجوية".

١٦ - وأشارت إلى الفقرة الرابعة من الديباجة وقالت إن تنفيذ الدولة القائمة بالادارة لبرنامج تسليم الأراضي يتقدم ببطء بالغ. ففي الجلسة التي عقدها كونغرس الولايات المتحدة مؤخراً ودار موضوعها حول تسليم أكثر من ٣ ٠٠٠ فدان من الأراضي إلى غوام، أعربت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية التابعتان للدولة القائمة بالادارة عن تحفظات شديدة.

١٧ - أبرزت المتكلمة أهمية الفقرة السادسة من الديباجة التي تشير إلى الهجرة إلى الاقليم، فقالت إن إدراج هذه الفقرة في مشروع القرار يتسق مع أحكام قراري الجمعية العامة ١١٨/٢٥ و ٤٢/٤٠ اللذين حثا الدولة القائمة بالادارة على تفادي تدفق المهاجرين بشكل منتظم إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكرت أن الهجرة المتواصلة تثير في نفوس السكان الأصليين قلقاً بالغاً، وأنه يجب منح السيادة للسكان الأصليين لكي يتمكنوا من تقرير مركز الجزييرة السياسي في المستقبل، وفقاً لأحكام قراري الجمعية ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥).

## (السيدة بانغيلينان)

١٨ - وفيما يتعلق بالفقرة السادسة من الديباجة، أعربت المتكلمة عن أملها في أن تعجل الدولة القائمة بالادارة بتسمية ممثل خاص لرئيسها ليشترك في محادثات حق غوام في تقرير المصير. وقالت إن هذه التسمية ستسهل بدء مناقشات على أرفع مستوى مع الدولة القائمة بالادارة حول جوهر الاقتراح الديمقراطي الذي قدمته غوام بشأن المركز السياسي للإقليم.

١٩ - وتكلمت عن الفقرة قبل الأخيرة من ديباجة مشروع القرار، التي وردت فيها إشارة إلى الاستفتاء الذي أجري في غوام في عام ١٩٨٧ وأيد فيه شعب غوام قرار إقامة علاقة سياسية انتقالية مع الدولة القائمة بالادارة اسمها "كومنولث"، فقالت إن تلك الإشارة مقتضبة جدا. وذكرت أن قانون إنشاء علاقة الكومنولث التي أيدها شعب غوام ينص على إدخال تغييرات جذرية على هيكل السلطة، بما في ذلك الاعتراف بوجوب الحصول على موافقة شعب غوام على التدابير التي ستقرها في المستقبل الدولة القائمة بالادارة. وأضافت قائلة إن قانون الكومنولث يحث الدولة القائمة بالادارة على الاعتراف بحق السكان الأصليين غير القابل للتصرف في ممارسة حرية تقرير المصير وتخليص وطنهم من الاستعمار.

٢٠ - ومضت تقول إنها لن تحلل بالتفصيل كل فقرة من فقرات منطوق مشروع القرار، وأنها ستكتفي بالتعليق على نصي الفقرتين ١ و ٤. ورأت أنه ينبغي الاستعاضة عن لفظة "should" الواردة في النص الانكليزي للفقرة ١ بلفظة "would" أو "does"، لأن استخدام لفظة "should" يوحي بأن ممارسة غوام لحق تقرير المصير يمكن أن تصبح مرهونة بالمصالح العسكرية للدولة القائمة بالادارة، مع أن أي تقييد لممارسة حق تقرير المصير يمثل خرقا للقواعد الدولية وانتهاكا للفقرتين ٢ و ٤ من الجزء ألف من القرار الموحد الذي وضعته اللجنة الخاصة.

٢١ - وذكرت أن نص الفقرة ٤ من مشروع القرار المتعلق بغوام يكاد يكون مطابقا لنص إعلان بورت فيلا الذي اعتمد في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤؛ وأن هذه الفقرة تضمنت لأول مرة في مشروع قرار يخص غوام اتخاذ تدابير لمراعاة مخاوف حكومة الاقليم إزاء مسألة الهجرة، ورأت أن هذا الطلب يتسق وموقف المجتمع الدولي من الهجرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٢ - واختتمت بيانها بقولها إن كونغرس الدولة القائمة بالادارة قد عقد في آب/أغسطس ١٩٩٣ جلسات استماع بشأن حق سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة تلك الدولة في تقرير

(السيدة بانغليينان)

مصيرهم. وتلقى أعضاء لجنة تقرير مصير غوام دعوات لحضور تلك الجلسات والتعبير عن آراء شعب غوام. وأبدت المتكلمة ارتياحها لهذه المبادرة لأنها بداية عملية ستتيح مناقشة حقوق هذه الأراضي في ضوء الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدولة القائمة بالادارة.

٢٣ - انسحبت السيدة بانغليينان.

مسألة جبل طارق

٢٤ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس الأونربول خ. خ. بوسانو، رئيس وزراء جبل طارق إلى المائدة.

٢٥ - السيد بوسانو (رئيس وزراء جبل طارق): أشار الى أنه منذ عام ١٩٦٧ لم يلق ببيان في اللجنة الرابعة أي رئيس وزراء لجبل طارق. وأردف قائلا إنه في شهر كانون الأول/ديسمبر من تلك السنة أدلى رئيس وزراء جبل طارق ببيان في اللجنة الرابعة ليحثها على عدم رفض نتائج الاستفتاء الذي أجري في أيلول/سبتمبر من تلك السنة. وطوال عقد الستينات أثيرت مسألة الوجود العسكري البريطاني في جبل طارق بتواتر كبير في مناقشات اللجنة الرابعة وفي لجنة الأربعة والعشرين.

٢٦ - في عام ١٩٦٧ كان اقتصاد جبل طارق يعتمد الى حد بعيد على الانفاق العسكري البريطاني لكن العالم في ذلك الوقت كان يختلف اختلافا كبيرا عنه في سنة ١٩٩٢. فقد كان العالم منقسما الى معسكرين في خلال فترة الحرب الباردة التي سادها توتر شديد. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ أدان ممثل اسبانيا أمام هذه اللجنة إجراء الاستفتاء المذكور لأنه كان يرمي، على حد قوله، الى إدامة النظام الاستعماري بموافقة رعايا الملكة المخلصين في جبل طارق، وتكلم ممثل المملكة المتحدة، ممارسا حق الرد، فأشار الى أن اسبانيا كانت دائما تقول بوضوح للمملكة المتحدة أن استقلال جبل طارق سيمثل انتهاكا لمعاهدة أوترخت، وسأل ممثل المملكة المتحدة ممثل اسبانيا على الفور ما إذا كان بلده يقبل منح الاستقلال لجبل طارق، فأجاب ممثل اسبانيا بأنه يجب على المملكة المتحدة أن تنسحب من قاعدتها العسكرية، وبعد ذلك سيكون وفد اسبانيا في وضع يسمح له بالاجابة على هذا السؤال وعلى أي سؤال آخر قد يرغب ممثل المملكة المتحدة في توجيهه.

٢٧ - وحث المتكلم أعضاء اللجنة الرابعة على أن يدرسوا بعناية التغيرات التي حدثت في جبل طارق في الستة والعشرين عاما التي مرت منذ آخر مرة مثل فيها أمام اللجنة مقدم التماس من هذا الاقليم.

(السيد بوسانو)

٢٨ - وقد أزيلت القاعدة العسكرية لا لكي تجيب اسبانيا على السؤال الذي وجه اليها في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ بشأن استقلال جبل طارق بل لأن مصالح المملكة المتحدة لم تقتض منها أن تحتفظ بقوة عسكرية كبيرة في جبل طارق. وبسبب هذا الاجراء تعين على شعب جبل طارق أن يعيد تنظيم اقتصاده وأن يواصل تنميته على الرغم من أن الانفاق العسكري البريطاني يسهم بما نسبته ١٠ في المائة فقط من الدخل القومي، وما زال يتضاءل. وعلى هذا النحو لم يعد الوجود العسكري البريطاني الكبير في جبل طارق عاملا حاسما في الموقف، ولم يعد يمثل، إن كان قد مثل قبل ذلك، خطرا على البلد المجاور.

٢٩ - وقد نما وتعمق إحساس شعب جبل طارق بهويته. وأهالي جبل طارق يحبون وطنهم ويرغبون في أن يعترف المجتمع الدولي بهويتهم. وقد تتوج هذا الاحساس بالقرار الذي اتخذته الحكومة في عام ١٩٩٣ باعتبار يوم ١٠ أيلول/سبتمبر العيد القومي لجبل طارق. ففي هذا التاريخ، الذي يوافق الذكرى السادسة والعشرين لاستفتاء عام ١٩٦٧، اشترك ١٦٠٠٠ شخص من السكان الأصليين الذي يبلغ عددهم ٢٠٠٠٠ في احتفال سلمي.

٣٠ - وذلك الاستفتاء، الذي لم تقبله اللجنة الرابعة ولا لجنة الأربعة والعشرين، يمثل أول محاولة من جانب الدولة القائمة بالإدارة لاستشارة سكان جبل طارق الأصليين بشأن مستقبل الاقليم. بيد أن ذلك الاستفتاء أتاح امكانيات محدودة للاختيار. فالواقع هو أن أحدا لا يستطيع أن يحد من الحق في حرية تقرير المصير ويملي على شعب مستعمر الطريقة التي يجب أن يمارس بها هذا الحق.

٣١ - ويجدر بنا أن نذكر اللجنة أيضا أن أنغيلا قررت أيضا بحرية وديمقراطية في عام ١٩٦٧ أن تنفصل عن دولة سانت كيتس ونيفيس الجديدة التي ظهرت بعد انتهاء الاستعمار وأن تكون على علاقة استعمارية جديدة بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية. ووافقت اللجنة الرابعة على هذه الاعادة للعلاقة الاستعمارية. ولذا فإن أهالي جبل طارق لا يفهمون السبب في انتقاء القرار الذي اتخذوه بعدم الانضمام الى اسبانيا. بيد أن لهم الحق في أن تعاملهم الأمم المتحدة بنفس الطريقة التي تعامل بها أي اقليم آخر غير متمتع بالحكم الذاتي.

٣٢ - في ١٠ أيلول/سبتمبر اعتلى عدة اسبان، من بينهم بعض أعضاء جمعية أصدقاء جبل طارق الاسبان، المنبر ليصرحوا علنا بأن لأهالي جبل طارق الحق في أن يعترف بحقهم في التمتع بحرية تقرير المصير وقد وقع حدث غير عادي فقد وافقت المملكة المتحدة بشدة عن حق كل الأقاليم المستعمرة الأخرى تقريبا في التمتع بحرية تقرير المصير فيما عدا حق جبل طارق، والسبب في ذلك يرجع بوضوح



(السيد بوسانو)

الى أنها لم تكن تريد أن تتوتر علاقاتها مع اسبانيا. وإن هذه المشاركة الاسبانية في الاحتفال بالعيد القومي مشجعة للغاية. وهي تعبر عن تغير في اسبانيا حيث لم تحرم بعد فكرة منح أهالي جبل طارق الحق في تقرير المصير. والسبب في هذا التغير هو أن ذلك البلد حاليا ذو نظام ديمقراطي ولم يكن كذلك في عام ١٩٦٧.

٣٣ - إن جبل طارق يود أن يعيش في سلم ووثام مع اسبانيا، وأن يكون بينه وبين البلد المجاور تبادل تجاري. وهو لا يطمح في السيطرة على اسبانيا ولا يريد أن يقع تحت السيطرة. وقد قبلت الأمم المتحدة أندروا بوصفها بلدا ولم تعتبرها شظية من إقليم فرنسا. وهل يمكن أن نأمل أن تعترف اسبانيا، التي اعترفت باستقلال أندروا، باستقلال جبل طارق أيضا.

٣٤ - إن ملك اسبانيا قد أعرب عن موقف جديد لبلده في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة في عام ١٩٩١. فقد قال إن مشكلة جبل طارق يجب أن تحل بطريقة تتفق مع هذا العصر. ولذا فإنه ينبغي لاسبانيا أن تقبل الواقع في جبل طارق، وأن تعدل موقفها في هذا الصدد لكي يعبر عن موقفها على المستوى الدولي بدلا من أن تكرر حججا بالية ترجع الى ٢٦ سنة مضت. ومن واجب لجنة الأربعة والعشرين واللجنة الرابعة والجمعية العامة أيضا أن تعدل موقفها التاريخي فالعالم اليوم لم يعد منقسما الى معسكرات متعادية ومليئا بالقواعد العسكرية كما كان الحال في عام ١٩٦٧.

٣٥ - والحجة الوحيدة التي يمكن أن تسوقها الدولة القائمة بالادارة في معارضة حق جبل طارق في تقرير المصير هي أن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب معاهدة أوترخت لسنة ١٧٠٣، بتفضيل اسبانيا في حالة إجراء أي تغيير في السيادة على جبل طارق. واسبانيا تشاركها في هذه الحجة لكنها لا تلوح بها باعتبارها تعليلا رئيسيا لموقفها بشأن جبل طارق. أما المملكة المتحدة فلم تقبل قط حجة اسبانيا القائلة باستعادة وحدة أراضيها.

٣٦ - وجبل طارق يختلف مع المملكة المتحدة في الرأي حول معاهدة أوترخت. وقالت محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ بشأن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا أن تطور القانون الدولي فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الوارد في الميثاق، يجعل مبدأ تقرير المصير منطبقا على جميع تلك الأقاليم، وجبل طارق واحد من تلك الأقاليم. وفي عام ١٩٧٥ قالت المحكمة أيضا فيما يتعلق بالصحراء الغربية أن مبدأ حرية تقرير المصير ينطبق على جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

(السيد بوسانو)

٣٧ - وفي الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) تقرر تغلب مبدأ حرية تقرير المصير على المعاهدات الثنائية وقررت الجمعية أنه في حالة وجود تضارب بين الالتزامات التي يفرضها الميثاق وأحكام أي معاهدة دولية أخرى تكون الغلبة للأولى.

٣٨ - ويرى جبل طارق أن هذا أولى في حالة اتفاق بال يرجع تاريخه الى عام ١٧٠٣. وأن المملكة المتحدة تكون مخطئة لو اعتقدت أن حق جبل طارق في تقرير المصير مقيد بمقتضى معاهدة أبرمت في سنة ١٧٠٣، لأن أحدا لم يكن يعترف في ذلك الوقت بهذا الحق. ولماذا يتعين أن يكون أهالي جبل طارق هم الشعب الوحيد الذي ينكر حقه في تقرير المصير بسبب معاهدة إذا لم يكن لأي شعب هذا الحق وقت توقيع المعاهدة.

٣٩ - وفيما يتعلق بالحجة التي تسوقها اسبانيا ومفادها أن حق تقرير المصير يجب ألا يؤدي الى تحطيم وحدة أراضي أي دولة عضو في الأمم المتحدة أكد المتكلم أن انتهاء استعمار جبل طارق لن يؤدي الى تجزئة أراضي اسبانيا. ولذا فإنه لا يقبل الرأي الذي أعرب عنه السيد خافيير صولانا أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي مؤداه أن المفاوضات الجارية بين اسبانيا والمملكة المتحدة يجب أن تقوم على المبدأ الذي أرسته الجمعية والقاتل أن انتهاء استعمار جبل طارق لا يمثل حالة تقرير مصير بل إعادة الوحدة الإقليمية لاسبانيا الى ما كانت عليه. لأنه لا يوجد في نظر مبدأ بهذا الشكل قرره الجمعية لأن إعادة الوحدة الإقليمية لاسبانيا الى ما كانت عليه في سنة ١٧٠٣ ليس هدفا من أهداف الأمم المتحدة.

٤٠ - وجميع الأقاليم المستعمرة التي مارست حق تقرير المصير قد أوجدت أوضاعا مختلفة عن الأوضاع التي كانت قائمة قبل أن تسمي مستعمرات. وعلاوة على ذلك فإنه حيث أن الامبريالية والاستعمار وطنا سكانا جددا في أقاليم جديدة فإنهما قد جزءا بذلك الأقاليم التي كانت موجودة من قبل.

٤١ - ولا شك في أن جبل طارق كان جزءا من اسبانيا في سنة ١٧٠٣ لكن البرتغال أيضا كانت جزءا من اسبانيا في وقت من الأوقات، وأقاليم كثيرة كانت أجزاء من كيانات أخرى. إن المملكة المتحدة، وليس جبل طارق، هي التي جزأت اسبانيا في عام ١٧٠٣. واعترفت الأمم المتحدة مؤخرا بتجزئة تشيكوسلوفاكيا السابقة، وهي لم تكن مستعمرة. إن جبل طارق لا يسعه أن يقبل أن يعامل، لكونه مستعمرة، معاملة أدنى مستوى مما عوملت به البلدان التي لم تكن مستعمرات. فإن تقرير المصير لن يجزء اسبانيا بل سيديم التجزئة التي كانت قائمة منذ عام ١٧٠٣.

(السيد بوسانو)

٤٢ - إن جبل طارق لم يأت الى اللجنة الرابعة لكي يلتزم تنازلات بل ليطالب بحق من حقوق الانسان الأساسية اعترف به لمئات الآلاف من الأشخاص عند تحول الامبراطورية البريطانية الى كمنولث. إن اعتماد قرار كل سنة يطلب الى الدولة القائمة بالادارة والبلد المجاور أن يعقدا مفاوضات لا يجدي شيئا. فالشيء الوحيد المهم هو تلبية رغبات أهالي جبل طارق لا مصالح المملكة المتحدة أو اسبانيا.

٤٣ - وأضاف قائلا إن التناقض بين طريقة تناول موضوع انتهاء استعمار جبل طارق وطريقة معالجة مسألة انتهاء استعمار الأقاليم الأخرى يتضح أكثر في البيان الذي أدلى به السيد صولانا أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، والذي يرحب فيه ترحيبا حارا بأندروا، التي أجري فيه استفتاء مؤخرا.

٤٤ - وأعرب عن أسفه لأن اسبانيا لم تتخذ نفس الموقف بشأن جبل طارق. وأشار الى أن السيد صولانا قد وصف أندروا بأنها بلد مجاور تربطه باسبانيا روابط تاريخية وثقافية خاصة فضلا عن صداقة وطيدة. وجبل طارق هو أيضا بلد مجاور تربطه باسبانيا روابط تاريخية وثقافية لكن لا تربطه بها صداقة وطيدة للأسف. ومع ذلك فقد قال المتكلم إنه يتوق بشدة الى اليوم الذي تقوم فيه أيضا صداقة بين البلدين، ويرحب السيد صولانا بجبل طارق في الجمعية العامة كما رحب بأندروا.

٤٥ - انسحب السيد بوسانو.الاستماع الى مقدمي الالتماسات

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/48/2 و Add.1 و 2)

٤٦ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد بوخاري (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) الى مائدة مقدمي الالتماسات.

٤٧ - السيد بوخاري (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب): قال إنه بسبب مجموعة من الظروف معروفة جيدا أحبطت كل عملية انتهاء استعمار الصحراء الغربية نتيجة استعمار المملكة المغربية للقوة منذ ١٨ عاما، وإنها منذ ذلك الحين تشن حرب اباداة على شعب أعزل مسالم.

٤٨ - وما زال شعب الصحراء يناضل دون أن يفقد الأمل في أن يتولى المجتمع الدولي إن عاجلا أو آجلا مسؤوليته عن انجاز عملية انتهاء استعمار الصحراء الغربية وكفالة حق شعبها في تقرير المصير، لا لكي

(السيد بوخاري)

يؤكد مجددا مبدأ أساسيا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل أيضا لأن ذلك الاستعمال للقوة يمثل تهديدا خطيرا لأمن القارة الأفريقية واستقرارها.

٤٩ - وبعد ١٠ سنوات من الحرب أدت الأعمال التي قامت بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى وضع خطة تسوية قبلها الطرفان ووافق عليها مجلس الأمن. وتنص هذه الخطة على إجراء استفتاء على تقرير المصير حتى يختار شعب الصحراء بحرية وفي أمان بين الاستقلال والاندماج في إقليم الدولة القائمة بالاحتلال.

٥٠ - وقبل الجانب الصحراوي وجود جزء كبير من الجيش المغربي وعشرات الآلاف من المستعمرين المغربيين في أثناء الاستفتاء. وإذا كان بلده قد قبل التحدي وقدم هذه التنازلات فإن ذلك كان للثقة التي يستحقها المجتمع الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، على الرغم من أن وجود المغربيين في البلد أمر غير مشروع في نظر القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.

٥١ - لقد رحب المجتمع الدولي بقبول خطة السلم من جانب طرفي النزاع وبموافقة مجلس الأمن عليها، بموجب قراره ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١). واعتمدت الجمعية العامة الميزانية اللازمة للعملية، وحددت جدولا زمنيا دقيقا، ورصدت اعتمادات، وأعدت الفرق المدنية والعسكرية.

٥٢ - ومع ذلك لم يجر الاستفتاء الذي كان مقررا عقده في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ففي اللحظة التي بدأت فيها بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية في وزع المراقبين التابعين لها، بعد وقف إطلاق النار في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ غيرت المملكة المغربية موقفها وطعن في أساس خطة التسوية، أي في مسألة الهيئة الانتخابية للاستفتاء. فالفقرة ٦١ من الخطة (الوثيقة S/23160)، التي تفاوض الطرفان بشأنها ووافقا عليها، تنص، في جملة أمور، على أن لجميع الصحراويين الذين يبلغون من العمر ١٨ سنة أو أكثر وأسماءهم مسجلة في التعداد الذي أجرته السلطات الإسبانية في الإقليم في عام ١٩٧٤ والموجودين فعلا في الإقليم أو خارجه بوصفهم لاجئين أو لسبب آخر الحق في الاقتراع. ومع ذلك قدم الجانب المغربي قائمة بأسماء ١٢٠ ٠٠٠ مواطن مغربي، أي ضعف عدد الناخبين الصحراويين، وطالب باشتراكهم في الاستفتاء. واشترط المغرب وما زال يشترط لتنفيذ الخطة أن توافق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجبهة بوليساريو مسبقا على نتيجة مزيفة مسبقة لاضفاء طابع الشرعية على الضم غير المشروع للصحراء الغربية.

(السيد بوخاري)

٥٣ - وأشار المتكلم أيضا إلى أن المغرب قد قامت فور ابلاغها الأمين العام موافقتها على أحكام قرار وقف إطلاق النار، بانتهاك هذه الأحكام قبل سريان وقف إطلاق النار وما زالت تنتهكها حتى الآن. والمناطق المحتلة من الاقليم خاضعة للأحكام العرفية فعلا، ومحظور على الصحفيين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الانسانية دخولها. واعترض الجانب المغربي على أن تشترك منظمة الوحدة الافريقية، التي شاركت في وضع الخطة، في عملية السلم في الصحراء الغربية. كما من المعروف أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين يواجهون صعوبات وأخطار بسبب موقف السلطات المغربية المماثل في الصحراء الغربية، وأن لجنة التحقق من الهوية لم تتمكن حتى الآن من بدء أعمالها على الرغم من الولاية الواضحة الممنوحة لها من مجلس الأمن.

٥٤ - وأعرب السيد بوخاري عن رغبته في أن يؤكد مجددا مراعاة الجانب الصحراوي لنص وروح خطة السلم واستعداده لمواصلة التعاون مع ما يبذله الأمين العام من جهود. وبهذه الروح حضرت جبهة البوليساريو في العيون في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ لاجراء حوار مباشر مع المغرب برعاية الأمم المتحدة.

٥٥ - وإن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، مسؤولية لا سبيل إلى التملص منها عن عملية السلم هذه، وإن الشعب الصحراوي على ثقة من أنها جميعا ستكشف جهودها لكي تكفل للشعب الصحراوي ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

٥٦ - وشدد على ضرورة أن تكفل للاستفتاء على حق تقرير المصير كل الضمانات اللازمة حتى تكون نتيجته التعبير السیادي الحر عن رأي شعب الصحراء الغربية. ويجب أن تسترشد عملية انتهاء الاستعمار بالحياد والوضوح لتلافي حدوث أي نوع من التزييف في الاستفتاء، نظرا إلى أن الثقة في الأمم المتحدة ومصير شعب بأكمله والسلم والاستقرار والأمن في ذلك الجزء من القارة الافريقية معلقة في الميزان.

٥٧ - واختتم بيانه بأن هنا حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا على التقدم المحرز في الحوار الذي بدأ لاقامة جنوب افريقيا ديمقراطية، لا عنصرية. كما أعرب عن تهاني جبهة البوليساريو لمنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على توقيع اتفاقات واشنطن التي تفسح المجال للتوصل إلى حل عادل ونهائي للنزاع الفلسطيني الاسرائيلي.

٥٨ - انسحب السيد بوخاري.

٥٩ - بدعوة من الرئيس جلست السيدة ت. ك. سميث ده شريف (صندوق الصحراء) إلى مائدة مقدمي

الالتماسات.

٦٠ - السيدة ت. ك. سميث ده شريف (صندوق الصحراء): قالت إن صندوق الصحراء، مؤسسة لا تستهدف تحقيق الربح ولها غايات خيرية وتعليمية وثقافية واستقصائية في صحراء افريقيا.

٦١ - وقالت إنه منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٨٠٩ (١٩٩٣) شرعت المغرب وجبهة البوليساريو في مفاوضات لم يسبق لها مثيل في العيون. بيد أن انتهاكات وقف اطلاق النار، وتدهور حالة حقوق الانسان، وإفشاء معلومات سرية، والشائعات تدل على أنه لم يدخر جهد لتحويل خطة الأمم المتحدة لقرار السلم في الصحراء الغربية إلى صورة ساخرة لانتخابات مغربية، بحيث أصبحت امكانية اجراء استفتاء حر نزيه للشعب الصحراوي، وهو ما كان من المقرر تنظيمه في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، تبدو بعيدة للغاية والأمم المتحدة تميل العملية في صالح المغرب.

٦٢ - وذكرت أنه في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عندما كان يطلب من طرفي النزاع تقديم ضمانات كتابية بشأن النتائج المحتملة للاستفتاء تحدى المغرب علنا الأمم المتحدة: ستجرى الانتخابات العامة والمحلية في المغرب وفي الصحراء الغربية. وبدلا من أن يرفض الأمين العام صراحة الاهانة التي وجهها المغرب للجهود المبذولة لايجاد حل بشأن مصير الصحراء الغربية اكتفى بأن طلب من المغرب كفالة ألا تمس الانتخابات بالمركز النهائي للصحراء الغربية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أعلن الملك الحسن، على الرغم من أنه كان قد وعد رسميا بألا يفعل ذلك، أن الصحراء الغربية ستصبح منطقة مستقلة ذاتيا تابعة للمغرب، وأنه ستكون لتنميتها أولوية على المناطق الأخرى. وأخيرا أجريت انتخابات محلية وتشريعية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ و ٢٥ حزيران/يونيه، على التوالي، وعلم الأمم المتحدة يرفرف. ومهما حدث تعتزم المغرب الاحتفاظ بالصحراء الغربية.

٦٣ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ اقترح السيد يعقوب خان، لحل مسألة أهلية الناخبين، كحل أخير اجراء مفاوضات مع رؤساء القبائل الصحراوية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وصل إلى جنيف ٣٨ رئيس قبيلة (١٩ من كل جانب). وعندما اقترحت جبهة البوليساريو أن يسمح كل طرف بالتفاوض ل ١٢ رئيسا معترفا به رسميا من جانب الأمم المتحدة رفض المغرب وألغى الاجتماع. وبعد ذلك نشر السيد يعقوب خان بيانا متميزا بصورة تشير الدهشة ألقى فيه مسؤولية الفشل على جبهة البوليساريو.

٦٤ - وأعربت عن بالغ قلقها ازاء انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة في الصحراء الغربية التي ازدادت منذ وقف اطلاق النار مثل الهجوم الذي شنته قوات الأمن المغربية على واحة عسا، وحبس المتظاهرين الذين حوكموا دون أن يدافع عنهم محامون وعمليات التعذيب التي تعرض لها بعض المتهمين. وفي شهري

(السيدة ت. ك. سميث ده شريف)

تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قمعت القوات المغربية بوحشية في سمارا والعيون المظاهرات السلمية التي قام بها المواطنون الصحراويون وحالوا دون لجوء بعض المتظاهرين إلى المقر الفرعي للأمم المتحدة في سمارا. وفي شهر آذار/مارس ١٩٩٣ أكدت جمعية العفو الدولية أن السلطات المغربية قد اعتقلت مئات الصحراويين. ومع ذلك فإنه عندما حقق السيد يعقوب خان في المسألة لم يتمكن من التأكد من وقوع أي انتهاك لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الأدلة القاطعة التي تثبت عكس ذلك جاء في هذه "النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة" أنه ربما حدث إهمال من جانب المنظمة في حماية السكان المدنيين في الصحراء الغربية أو تواطؤ مع حكومة المغرب.

٦٥ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً جديداً أجمل فيه ثلاثة اقتراحات للخروج من المأزق الذي نشأ حول الحالة في الصحراء الغربية. وبعد هذه الاقتراحات قرر مجلس الأمن، بموجب قراره ٨٠٩ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٣، استمرار المفاوضات المتعلقة بالصحراء الغربية، بيد أنه طلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتدخل بصورة أكثر مباشرة لحل الخلافات القائمة حول معايير تحديث تعداد سنة ١٩٧٤. ونتيجة لذلك قام الأمين العام، الذي تلقى تعليمات من مجلس الأمن لانهاء الحرب الدائرة حول هذه المعايير، بزيارة المنطقة في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٣، وأشار الأمين العام في زيارته إلى صيغة "سرية" للتوصل إلى حل لمشكلة المعايير، نشرت فيما بعد بوصفها الوثيقة S/26185. وكان الرد الرسمي للمغرب أنه لا يوجد أي حل ممكن أو أي عملية ممكنة، وأصر على أن يشمل الاستفتاء ما لا يقل عن ١٧٠ ٠٠٠ شخص. وطلبت جبهة البوليساريو من جانبها بعض الايضاحات.

٦٦ - وإن قيام الأمين العام باصدار ائذار بأن سيطبق صيغته كما قدمها إذا لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق، وأن هذه العملية كانت مؤيدة لمطالب المغرب بنسبة ٩٠ في المائة، وأن الأمين العام قد أبدى اهتماماً كبيراً في محادثاته مع المغرب ومع جبهة البوليساريو تبين بوضوح تمييزاً أكيدا ضد الأخيرة. وفيما يتعلق باقتراحات تموز/يوليه ١٩٩٣ قالت إن مجموع عدد الأفراد الذين ستضاف أسماؤهم إلى قائمة الناخبين يجب ألا يتعدى ما نسبته ١٥ في المائة من التعداد الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤، وأنه يجب ألا تضاف إلا أسماء الأشخاص الذين يمكن أن يشبتوا بأدلة كتابية انهم مقيمون منذ فترة فيما كان يسمى بالصحراء الاسبانية. ولتلافي حدوث أي تزيف ينبغي للأمم المتحدة ألا تعتمد على شهادات شفوية من رؤساء القبائل إلا في حالات الضرورة القصوى وأيضاً ألا تطلب هذه الشهادات إلا من رؤساء القبائل الذين انتخبهم الشعب الصحراوي في عام ١٩٧٣.

(السيدة ت. ك. سميث ده شريف)

٦٧ - واقتُرحت في ختام بيانها أن تقترح تعاريف مناسبة لمفهوم القبيلة وللتقسيمات الفرعية للقبائل على أساس روابطها مع الاقليم، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لمراعاة حق تقرير المصير.

٦٨ - وفي ١ تموز/يوليه ١٩٩٣ أعلن الأمين العام أن المغرب وجبهة البوليساريو ستشرعان في مفاوضات مباشرة في العيون في ١٥ تموز/يوليه. وعلى الرغم من أنه جرى تبادل مباشر لمدة ثلاث ساعات فإنه لم يجر حوار حقيقي في ذلك الاجتماع، وذلك يرجع، في جملة أمور، إلى أن الطرف المغربي قرر بصورة انفرادية تحويل الاجتماع إلى لقاء لرؤساء القبائل. ولذا فقد عرقل عدم التكافؤ في سلطة وصلاحيات الوفود التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين، حسبما كان قد اتفق. ومع ذلك فلأنه قد بدأ حوار، واتفق على العودة إلى الاجتماع، فإن محادثات العيون لا يمكن أن تعتبر فشلا.

٦٩ - واختتمت بيانها بقولها إن المغرب قد أصبح العقبة الوحيدة التي تحول دون اختتام بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية. ويرى الشعب الصحراوي أن الأمم المتحدة قد تخلت فعلا عن حيادها، ومن ثم فإنها قد فقدت القدرة على التوسط. وإن التخلي عن خطة السلم الأصلية قد يضطر الشعب الصحراوي إلى استئناف الحرب، وسيكون هذا مأساة.

٧٠ - انسحبت السيدة ت. ك. سميث.

٧١ - السيد سنوسي (المغرب): تكلم، ممارسة لحق الرد، فقال إنه يرى أن تعليقات المتكلمة التي سبقته، المتعلقة بالأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية والتي اتهمت فيها الأمم المتحدة بالتواطؤ والاهمال، محزنة ومضحكة في نفس الوقت. وأكد أن موقف الأمم المتحدة في هذا الصدد لا تشوبه شائبة، وأن المغرب يحترم كعادته مكانة المنظمة وسلطتها. وفيما يتعلق بما قالته السيدة سميث بشأن اجتماع العيون فإن الملاحظة التي أبدتها تثير السخرية.

٧٢ - السيدة د. سميث (مشروع التوعية بالصحراء الغربية): قالت إن الهدف الذي تسعى إليه منظماتها هو تأكيد أهمية النزاع الدائر في الصحراء الغربية والذي لا يعرف عنه إلا القليل وزيادة تفهم الحالة وكفاح شعب الصحراء بغية إقامة علاقات صداقة مع شعب الولايات المتحدة.



(السيدة د. سميث)

٧٣ - وأضافت أن منظمتها توافق على حق شعب الصحراء في أن يمارس مبدأ حرية تقرير المصير الذي تعترف به الأمم المتحدة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ويعاد تأكيده في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥.

٧٤ - وتابعت كلمتها قائلة إن خطة السلم التي وضعتها الأمم المتحدة للصحراء الغربية هي الإطار الشرعي والعملي الوحيد للتوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم للنزاع. وفي السنوات الأخيرة يبدو أن الحالة قد وصلت إلى طريق مسدود. وترى حكومة المغرب أن من يقع عليه الوزر في هذه الحالة هو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)، بيد أن دراسة الحقائق تكشف عن عكس ذلك. ففي البداية اعترضت جبهة البوليساريو على المعايير التي اقترحتها الأمين السابق لاختيار الناخبين ولو أنها قررت أخيراً القبول بتلك المعايير. كما قبلت جبهة البوليساريو الشرط الذي وضعته المغرب باستخدام الشهادات الشفوية كأساس سليم لتحديد هوية الناخبين كلما أمكن التحقق من تلك الشهادات بسبل أخرى.

٧٥ - ومضت قائلة إن هذه الظروف تعكس توفر الإرادة المخلصة لدى جبهة البوليساريو في التوصل إلى حل للنزاع في إطار الأمم المتحدة. ومقابل ذلك فإن حكومة المغرب قد لجأت إلى استراتيجية القبول العلني بخطة السلم وفي نفس الوقت اتخاذ جميع الوسائل لعرقلة تنفيذها.

٧٦ - وصرحت بأن القصد من خطة الأمم المتحدة للسلم هو الدفاع عن حق شعب الصحراء في ممارسة حرية تقرير المصير. وقد تسببت المماطلة في تنفيذ تلك الخطة في معاناة لا حد لها لشعبي الصحراء والمغرب. ففي جنوب شرقي أرغيليا يوجد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ صحراوي يعيشون في ظل ظروف صعبة؛ وكان على المغربيين بدورهم، أن يتحملوا نفقات الاحتلال على حساب تنميتهم الوطنية ذاتها. وفي المدن الرئيسية للصحراء الغربية توجد تجمعات كبيرة من السكان الذين يعيشون في خيام في الريف ولا تتمكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من الوصول إليهم. ومن الناحية العملية، ليس للأمم المتحدة وجود في الأراضي المحتلة وقد اختفى عدد كبير من الصحراويين. وتواصل القوات والشرطة المغربية احتجاز الأفراد وسجنهم وتعذيبهم.

٧٧ - وتابعت المتكلمة الحديث عن زيارتها لأحد المخيمات الصغيرة للاجئين في صيف عام ١٩٩٣، وقد أمكنها في تلك الزيارة أن تثبت أن اتهام المغرب بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في تلك المخيمات

(السيدة د. سميث)

لا أساس له بالمرة. وأعربت عن رأيها في أن اللاجئين الصحراويين قد أقاموا مجتمعاً يستند إلى قيم ديمقراطية.

٧٨ - وناشدت المتكلمة، باسم مشروع التوعية بالصحراء الغربية، الاحساس بالعدل المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وحثت المنظمة على أن تظهر هذا الاحساس بالعدل الدولي وأن توجه المجتمع الدولي نحو إنهاء النزاع في الصحراء الغربية بالوسائل السلمية.

٧٩ - واختتمت كلمتها بالتوصية بعدم فرض أي حل من جانب واحد على أي من الطرفين اللذين شرعا في إجراء مفاوضات مباشرة من أجل التغلب على العقبات القائمة، وأن يكون هناك وضوح في اختيار الناخبين، وأن تتأكد الأمم المتحدة من أن يجري الاستفتاء في جو خال من القسر والترويع. ويجب على الأمم المتحدة أن تثبت بوضوح للطرفين أن انتهاك تلك الشروط وعدم امتثالها سيكون دافعا على الأخذ بتدابير قوية، من بينها فرض الجزاءات.

٨٠ - وانسحبت السيدة سميث.

#### مسألة كالدونيا الجديدة

الاستماع إلى مقدمي الطلبات (A/C.4/48/4 و Add.1)

٨١ - بناءً على دعوة موجهة من الرئيس، اتخذ السيد يان سيليني أوريجيني، بالنيابة عن المؤتمر الشعبي، مكانه إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٨٢ - السيد أوريجيني: كرر وهو يتكلم باسم المؤتمر الشعبي لكالدونيا الجديدة الإعراب عن معارضة تلك المنظمة لخطة تقسيم الاقليم إلى ثلاث مقاطعات. وأشار إلى أن ٨٩ في المائة من السكان الأوروبيين وقراة جميع الشركات والأعمال التجارية في الاقليم مركزة في واحدة من تلك المقاطعات، بينما يوجد في المقاطعتين الأخريين، اللتين توجد فيهما غالبية شعب الكانكا المستقل، اقتصاد زراعي يعتمد على الجنوب حيث يعارض الشعب الاستقلال. وهكذا فإن الخطة تحتوي على بذور الانفصال.

٨٣ - وأضاف أن شعب الكانكا لا يمكن أن يعقد أي أمل على اتفاقات ماتينيون لأن تلك الاتفاقات تلغي الحق في تقريره بحرية مصيره وتؤجل إلى أجل غير مسمى واحتمال نيل الاستقلال الذي أصبح رهنا باستفتاء من المتوقع أن يجري بعد عشر سنوات ويمثل فيه شعب الكانكا أقلية. وعلاوة على ذلك، فإن شعب الكانكا يواجه الآن مشاكل جديدة ناجمة عن التمويل الضخم الذي أسهمت به حكومة فرنسا في

(السيد أوريغيي)

الإقليم. وأضاف أنه يمكنه أيضا أن يؤكد أنه بعد مضي أربعة سنوات على تنفيذ اتفاقات ماتينيون لم تتغير المشاكل الاجتماعية لشعب الكاناك.

٨٤ - وخلص إلى أنه مع مراعاة نتائج الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا في الإقليم بأسره فمن الممكن أن الحق الذي ستحصل عليه الأغلبية في المقاطعات الثلاث في انتخابات المقاطعات لعام ١٩٩٥، سيتمكن التجمع من أجل كاليدونيا في الجمهورية، بمساعدة الحكومة الجديدة، من فرض توافق في الآراء بشأن النظام الأساسي. هذا مع افتراض ازدياد هذا الاتجاه المناهض للاستقلال والمناسب للأغلبية الجديدة التي انتصرت في فرنسا.

٨٥ - وأشار إلى أنه إزاء هذا الاحتمال شكّل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في منطقة كومو دريهو أول مؤتمر شعبي يهدف إلى الدفاع عن المبدأ القائل بأن القوة هي للشعب في أية ديمقراطية شعبية استنادا إلى مجتمع شعب الكاناك وباحترام الهياكل والقيم التقليدية. وقد اقترح المؤتمر الشعبي، الذي أنشئ بدعم من الرؤساء التقليديين، إعادة تشكيل وحدة شعب الكاناك التي دمرتها الأحزاب السياسية.

٨٦ - وتلا المتكلم نص إعلان اعتمده المؤتمر الشعبي بالاجتماع وأكد فيه حق شعب الكاناك في الكفاح من أجل الاستقلال الاجتماعي والتعرف على هويته التقليدية استنادا إلى قيمه الثقافة الحقيقية وفي أن يصبح المالك الشرعي الوحيد لبلد الكاناك وجميع موارده الطبيعية، وعلاوة على ذلك أعلن حقه في حرية تقرير المصير وفي الكرامة والحرية واستعادة جميع الأراضي بغية تدعيم السلامة الإقليمية لبلد الكاناك.

٨٧ - واختتم كلمته قائلا إنه امتثالا للمادتين ٧٤ و ٧٥ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة يجب على رئيس الجمهورية أن يعترف بسيادة شعب الكاناك في إطار السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم.

٨٨ - وانسحب السيد أوريغيي.

٨٩ - وبناء على دعوة موجهة من الرئيس، اتخذت السيدة وينسلو، بالنيابة عن جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، مكانها إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٩٠ - السيدة وينسلو: أكدت، وهي تتكلم باسم جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني، أهمية قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) بالنسبة لشعب كاليدونيا الجديدة المستعمر.

٩١ - وأعلنت أن الغالبية العظمى من شعب الكانك تؤيد الاستقلال. وهذا الشعور الوطني لا عودة عنه، بالرغم من جميع محاولات حكومة فرنسا وحلفائها المحليين نفي ذلك أو التقليل من أهميته الى أدنى حد.

٩٢ - وأضافت أنه في السنوات الـ ١٤٠ الأخيرة فحسب أتيحت أربع فرص للسير نحو الاستقلال. كانت الأولى منها ادراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأقاليم التي ينبغي إنهاء الاستعمار فيها. ولم يستمر هذا الادراج إلا حتى عام ١٩٤٦، ولكن في عام ١٩٨٥ وبفضل أصدقاء شعب الكانك في الأمم المتحدة وأولا وقبل كل شيء بفضل الجيران في محفل المحيط الهادئ، عادت كاليدونيا الجديدة الى الظهور مرة أخرى في القائمة.

٩٣ - وتابعت كلمتها قائلة إن الفرصة الثانية أتيحت في عام ١٩٥٦ عندما أعلن إطار قانوني يسمح بتوقع الحصول على الاستقلال، غير أنه ألغي في عام ١٩٦٣. ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٧٩ كانت فترة انتكاس. ولكن عودة الاشتراكيين الى السلطة في فرنسا أحييت الآمال في التغيير ولو أن هذا لم يحدث، وفي عام ١٩٨٤ جرت مقاطعة نشطة للانتخابات التي أجريت في الإقليم.

٩٤ - وتكلمت عن الفرصة الثالثة وهي اعتماد النظام الأساسي لبيسان في عام ١٩٨٥ الذي توخى تنظيم استفتاء قبل عام ١٩٨٨، ولو أن تشكيل حكومة ائتلافية في فرنسا في عام ١٩٨٦ أحبط تلك الآمال أيضا. وقد وقعت أحداث عنف كثيرة منذ نهاية عام ١٩٨٧.

٩٥ - وأردفت قائلة إن الفرصة الرابعة أتاحتها اتفاقات ماتينيون - أودينو في عام ١٩٨٨ التي نصت على إجراء استفتاء لحرية تقرير المصير في عام ١٩٨٩ والتزام حكومة فرنسا باصلاح أوجه عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية أثناء السنوات العشر الانتقالية. وقد قسم الإقليم الى ثلاث مناطق: الشمال والجنوب والجزر ويسيطر شعب الكانك في الوقت الحالي على الجزر فضلا عن المنطقة الريفية في الشمال. وقد أدى هذا الى لا مركزية الهياكل الأساسية البيروقراطية والخدمات الإدارية وفي الوقت نفسه عزز من ثقافة الكانك وحافظ عليها.

٩٦ - وأضافت أن فرنسا يحدوها الأمل في أن يقتنع شعب الكانك حتى عام ١٩٩٨ بضرورة مواصلة الارتباط بفرنسا. وبالمقابل فإن شعب الكانك يفكر في انتهاء هذا الوقت من أجل اكتساب المعارف وبناء الهياكل الأساسية اللازمة للاستقلال.

(السيدة وينسلو)

٩٧ - ومضت قائلة وفي الواقع إن الجنوب حيث يعيش ٧٠ في المائة من السكان الأوروبيين هو المنطقة التي ستجني أكثر الفوائد من الاتفاقات. ففيها أغلب الاستثمارات وثلثا السكان النشطين مما يعمق الانفصال بين الشمال والجزر علاوة على الحفاظ على الامتيازات القائمة. وقد حدث نزوح عن المناطق الريفية في الشمال تجاه نوميما التي مازالت المركز الديمغرافي والاقتصادي للإقليم مما ألحق الضرر بمناطق الكانك التي أصبحوا يمثلون أقلية فيها. وبناء على ذلك، فلا توجد عملية إنهاء استعمار حقيقية.

٩٨ - وقالت المتكلمة إن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير قد أوضحت بجلاء في اجتماع لدراسة تنفيذ الاتفاقات، عقد في باريس في شباط/فبراير ١٩٩٣، وفي حلقة دراسية إقليمية معنية بإنهاء الاستعمار، عقدت في بورت مورسبي في حزيران/يونيه ١٩٩٣، أنه يبدو أن معدل تنفيذ البرامج غير كاف فيما يتعلق بإعادة تحقيق التوازن في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والرعاية الصحية والبنية الأساسية للإقليم. وعلاوة على ذلك، لم تجر حتى الآن مناقشة للاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨، كما أن الجبهة بدأ يساورها الشك في أن فرنسا ستمثل لالتزاماتها.

٩٩ - وواصلت كلمتها قائلة إن الجبهة في حاجة إلى شركاء من أجل تسوية المشاكل الصعبة التي ستنشأ في عام ١٩٩٨، وطلبت من اللجنة أن تراعي القرار الأخير الذي اتخذته محفل المحيط الهادئ بشأن كاليدونيا الجديدة والذي كرر فيه الإعراب عن تأييده لإنهاء استعمار الإقليم وحث فرنسا على أن تعنى بأن يجري الاستفتاء في عام ١٩٩٨ وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وممارساتها، وعلاوة على ذلك، طلبت من الأمم المتحدة إيفاد مراقبين إلى الإقليم عند إجراء الاستفتاء.

١٠٠ - واختتمت كلمتها قائلة إن جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني مصرة على السعي نحو بلوغ هدف السيادة والاستقلال، الأمر الذي يتطلب أساسا أن تدعم الأمم المتحدة شعب الكانك، ووجهت الشكر إلى بلدان محفل المحيط الهادئ وحركة بلدان عدم الانحياز على دعمها الدائم الذي قدمته لقضية الجبهة.

١٠١ - وانسحبت السيدة وينسلو.

١٠٢ - السيد غريغو (اسبانيا): قال إنه بالرغم من أن وفد بلجيكا قد أشار في كلمته إلى الموضوع باسم بلدان الجماعة الأوروبية وباسم اسبانيا أيضا، فإن وفده يرى من الملائم تسجيل موقف السلطات الاسبانية فيما يتصل بإنهاء استعمار جبل طارق. فمن الواضح أن الأمم المتحدة قد وضعت المبدأ الواجب التطبيق على جبل طارق واتخذت الجمعية العامة مختلف القرارات التي تشير إلى أن إنهاء استعمار ذلك الإقليم ليس

(السيد غريفو، اسبانيا)

مسألة تقرير مصير فحسب بل استعادة لسلامة أراضي اسبانيا وفقا للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وهو حجر الزاوية في عملية إنهاء الاستعمار التي تحض عليها الأمم المتحدة.

١٠٣ - وأضاف أن الجمعية العامة دعت حكومتى اسبانيا والمملكة المتحدة إلى إجراء مفاوضات ثنائية بغية إنهاء حالة الاستعمار. ووفقا لهذا أجرت السلطات البريطانية والاسبانية ابتداء من الإعلان المشترك الموقع في بروكسل في عام ١٩٨٤ مفاوضات ثنائية بغية تسوية النزاع على جبل طارق في ضوء المبدأ الذي حددته الأمم المتحدة. وقد عقد آخر اجتماع على مستوى وزراء الخارجية في ١ آذار/مارس ١٩٩٣ في مدريد. وقد جرى في إطار الجمعية العامة أيضا التوصل إلى مختلف عمليات التوافق في الآراء بشأن الموضوع وهو ما يظهر في سير عملية التفاوض التي شرع فيها رسميا اعتبارا من عام ١٩٨٤.

١٠٤ - وأشار المتكلم إلى أن السلطات الاسبانية قد أبدت استعدادها لاحترام المصالح المشروعة لسكان جبل طارق فضلا عن سكان معسكر جبل طارق. وقد وجهت الدعوة إلى ممثلي السكان للاشتراك في عملية التفاوض وقد اشتركوا فيها بنشاط حتى عام ١٩٨٨.

١٠٥ - واستدرك قائلا إنه بالرغم من أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جبل طارق فإن حكومة اسبانيا ترى أنه يجب أن يراعى في عملية إنهاء استعمار الإقليم، بالإضافة إلى المصالح المشروعة للسكان، شخصيته وطابعه الخاص وبالطبع مؤسسات الحكم الذاتي فيه. وستصر حكومة اسبانيا على ضرورة ضمان هذه الجوانب في إطار الحل النهائي لهذا النزاع الذي يجري التفاوض عليه وفقا لقرارات الجمعية العامة.

#### تنظيم الأعمال

١٠٦ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة): قال، وهو يتكلم بصفته رئيسا للجنة الخاصة المعنية بدراسة حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، إنه يقترح على رئيس اللجنة أن يؤجل كلمته بصفته رئيسا للجنة حتى الجلسة القادمة بغية التمكن من مواصلة أعمال اللجنة. ومع هذا، فقد أعرب عن رغبته في الإدلاء ببعض الملاحظات بصفته رئيسا للجنة الخاصة. يشير أولها إلى أهمية الاستماع بصورة مباشرة للشعوب المستعمرة وممثليها في اللجنة الخاصة وفي اللجنة الرابعة الجديدة. ومن ناحية ثانية، أعرب عما يساوره من قلق لما يتسم به تنظيم أعمال اللجنة من عدم مرونة. ويبدو أنه قد خصص وقت معين لدراسة موضوع إنهاء الاستعمار. وفي هذا الصدد، توجه برجاء إلى الرئيس وأعضاء اللجنة بتوفير قدر من المرونة في تناول القرارات الهامة للجنة قبل اعتمادها. وأضاف أن هذه الملاحظة قد أبدت فيما

(السيد لوهيا، بابوا غينيا الجديدة)

يتعلق باحتمال أنه قد لا يمكن، في حدود الموعد المحدد، دراسة قرارات معينة للجنة الخاصة تتصل بجنوب افريقيا والفصل العنصري.

١٠٧ - وأضاف المتكلم أنه يعلق أهمية على دراسة أعضاء اللجنة بالتفصيل للتوصيات التي ستقدم إلى الجمعية العامة، وطلب إلى الرئيس في حالة تبقي بعض المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار التي يتعين دراستها أن يبدي قدرا من المرونة كي يمكن دراسة تلك المسائل في وقت آخر دون التقيد بالموعد المحدد.

١٠٨ - الرئيس: أشار إلى أنه من الضروري توافر المرونة في الأعمال ليس فقط فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار بل أيضا في جميع المواضيع التي تتناولها اللجنة. وبالرغم من أنه من الضروري دراسة تلك المواضيع بتعمق فمن الضروري معرفة أن الوقت المتاح للجنة محدود. وأعرب عن استعداده، مع هذا، لإبداء قدر من المرونة مع مراعاة القيود التي يفرضها العمل.

١٠٩ - وأشار الرئيس إلى أنه في أثناء الجلسة الثانية قد أبلغ اللجنة بأن أعضاء لجنة الـ ٢٤ الخاصة سيجرون مشاورات بغية إدخال تعديلات على توصيات اللجنة تراعي التغيرات الهامة التي حدثت في جنوب افريقيا. وأوضح أن وفود البلدان الافريقية في اللجنة الخاصة، ولاسيما دول خط المواجهة، عليها القيام بالتنسيق في تلك المشاورات. وفي هذا الصدد، وجه نداء إلى الدول المعنية لبذل أقصى جهد بغية اختتام تلك المشاورات في أقرب وقت ممكن من أجل تنفيذ برنامج العمل المحدد.

١١٠ - وقبل رفع الجلسة أبلغ الرئيس أعضاء اللجنة أنه تلقى رسالة تتضمن طلبا للاستماع بشأن الصحراء الغربية يتصل بالبند ١٨ من جدول الأعمال. واقترح أن توزع الرسائل من هذا النوع بوصفها وثيقة من وثائق اللجنة. وأضاف أنه سيعتبر أن اللجنة توافق على ذلك.

١١١ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠